

Distr.
GENERAL

E/CN.9/1997/4
7 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثلاثون

٢٤-٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧

البند -- من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: الهجرة الدولية

تقرير فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية
الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٥/١٩٩٥ و ٢/١٩٩٦. وهو يوجز ما ورد من ١٢ منظمة عضوا في فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع من الردود على طلب تقديم معلومات عن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما يتصل بالموضوع الذي تبحره لجنة السكان والتنمية في دورتها الثلاثين وهو "الهجرة الدولية مع التركيز بشكل خاص على الصلات بين الهجرة والتنمية وعلى قضايا نوع الجنس والأسرة".

ويقدم التقرير لمحة عامة عن أنشطة فرقة العمل، وبصفة خاصة عن أنشطة فريق العمل، وبصفة خاصة عن أنشطة فريقه العامل المعني بالهجرة. وهو يشدد، تمشيا مع برنامج العمل، على أهمية الحاجة الى التعاون في التصدي للأسباب الجذرية للهجرة وزيادة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والنهوض بحقوق الإنسان للمهاجرين، وتعزيز تعبئة الموارد، وتقوية التعاون الدولي في هذا الميدان.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	١ - ٤ مقدمة
٤	٥ - ٩ لمحة عامة عن أنشطة فرقة العمل
٥	١٠ - ٤٦ فرقة العمل والهجرة الدولية
٥	١٠ - ١٦ ألف - الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية
٧	١٧ - ١٨ باء - الهجرة والتنمية
٧	١٩ - ٤٦ جيم - أنشطة الهجرة الدولية التي يضطلع بها أعضاء فرقة العمل والمنظمة الدولية للهجرة
١٩	٤٧ - ٥٨ ثالثا - التعاون في مجال الهجرة الدولية
٢٢	٥٩ - ٦٢ رابعا - القضايا المتعلقة بنوع الجنس والأسرة
٢٣	٦٣ خامسا - الاستنتاجات
٢٧	أعضاء فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٥/١٩٩٥ الذي أقر فيه المجلس الاختصاصات الجديدة للجنة السكان والتنمية. ورحب فيه أيضا باعتماد الأمين العام تقديم تقرير الى المجلس بواسطة اللجنة عن عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وذلك حرصا على ضمان التعاون على صعيد المنظومة كلها في تنفيذ برنامج العمل.

٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قامت لجنة التنسيق الإدارية، وهي تضع نصب عينها ذلك الهدف الأساسي، هدف القضاء على الفقر، بإنشاء ثلاث فرق عمل لبحث منظومة الأمم المتحدة على التجمع حول الأهداف ذات الأولوية المنبثقة عن المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا، وعلى ترشيد وتعزيز آليات المتابعة في المنظومة بهدف تقديم مساعدة منسقة على الصعيدين القطري والإقليمي. وقد وسعت لجنة التنسيق الإدارية نطاق ولاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وأعادت تشكيلها باسم فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع تحت رئاسة صندوق الأمم المتحدة للسكان. ورحب المجلس، في قراره ٢/١٩٩٦، بفرقة العمل المشكلة من جديد وطلب إليها، في جملة أمور، أن تستمر في تقديم تقارير الى لجنة السكان والتنمية عن تنفيذ برنامج العمل. ويقضي برنامج عمل لجنة السكان والتنمية المتعدد السنوات ذي المنحى المواضيعي والأولويات المحددة أن يكون موضوع عام ١٩٩٧ "الهجرة الدولية مع التركيز بشكل خاص على الصلات بين الهجرة والتنمية وعلى قضايا نوع الجنس والأسرة".

٣ - وقد نظر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بقدر كبير من التفصيل في تلك القضية المعقدة، قضية الهجرة الدولية، كما أن الفصل العاشر من برنامج عمل المؤتمر يبحث بعض الجوانب الرئيسية لهذه الظاهرة^(١). وكذلك لفتت المؤتمرات العالمية الأخرى للأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا الانتباه الى هذه القضية - ومن تلك المؤتمرات، على سبيل المثال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في إعلان وبرنامج عمل فيينا^(٢)؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في برنامج عمله^(٣)؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في منهاج عمل^(٤)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في جدول أعمال الموئل وخطة عمله العالمية^(٥). وهناك عدد من قرارات الجمعية العامة يتعلق بالهجرة الدولية، كما أن عدة مؤتمرات واجتماعات وحلقات عمل ركزت على هذا الموضوع بالتحديد.

٤ - ويستند هذا التقرير الى الردود الواردة من اثنتي عشرة منظمة من بين المنظمات التسع عشرة الأعضاء في فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع (انظر المرفق للإطلاع على القائمة) ومن المنظمة الدولية للهجرة، وهي منظمة حكومية دولية تشارك في أعمال الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية التابع لفرقة العمل، وذلك استجابة لطلب تقديم معلومات عن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع التأكيد بشكل خاص على موضوع هذه السنة - أي الهجرة الدولية. وهو يعكس أيضا مناقشات الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية التابع لفرقة العمل في اجتماعه المعقود في

أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ويعرض الفرع الأول لمحة عامة عن أنشطة فرقة العمل؛ ويتناول الفرع الثاني فرقة العمل والهجرة الدولية؛ ويستعرض الفرع الثالث أوجه التعاون الإضافي في مجال الهجرة الدولية؛ ويبحث الفرع الرابع القضايا المتصلة بنوع الجنس والأسرة؛ ويعرض الفرع الخامس الاستنتاجات.

أولا - لمحة عامة عن أنشطة فرقة العمل

٥ - تشمل ولاية فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع الشواغل التالية: السكان، مع التأكيد على الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة؛ والتعليم الأساسي؛ والرعاية الصحية الأولية؛ ومياه الشرب والتصحاح؛ والمأوى؛ والخدمات الاجتماعية في حالات ما بعد الأزمات. واجتمعت فرقة العمل مرتين خلال عام ١٩٩٦، وذلك في شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر، ومن المتوقع أن تجتمع في آذار/مارس ١٩٩٧. واجتمعت أيضا الأفرقة العاملة تابعة لفرقة العمل خلال عام ١٩٩٦.

٦ - وقد وافقت فرقة العمل، في اجتماعها الأول، على إنشاء فريقين عاملين يعنى أحدهما بالتعليم الأساسي وترأسه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ويعنى الآخر بالرعاية الصحية الأولية وترأسه منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ووافقت الفرقة أيضا على استبقاء ثلاثة من أفرقة العمل التابعة لفرقة العمل السابقة المشتركة بين الوكالات، وهي الأفرقة المعنية بالصحة الإنجابية، وبالهجرة الدولية، وباتباع نهج مشترك تجاه بناء القدرات الوطنية في مجال تتبع وفيات الأمهات والأطفال. وتأخذ فرقة العمل في حسابها عند أدائها لأعمالها الأبعاد المتقاطعة التالية: اختيار/استعمال المؤشرات؛ والمنظور القائم على نوع الجنس؛ وتعبئة الموارد؛ والسياسة العامة؛ واستهداف فئات محددة من بينها الفئات المتأثرة بحالات الطوارئ فيما بعد الأزمات؛ وإشراك المجتمع المدني.

٧ - وستقوم فرقة العمل بإنتاج ما يلي: (أ) مبادئ توجيهية لنظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، تستند إلى المبادئ التوجيهية السابقة وتكمل إدراج الأبعاد المتقاطعة السابقة الذكر؛ (ب) ومؤشرات لرصد التقدم المحرز في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وفي أول الأمر سيُعد مخطط جداري يتضمن مؤشرات تحمل معلومات عن إمكانيات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وعن مدى توافرها. ومن المتوخى أن تستكمل البيانات بصفة دورية لتمكين البلدان من رصد التقدم الذي أحرزته في بلوغ أهداف المؤتمر؛ (ج) وتقرير عن الدروس المستفادة/أفضل الممارسات المتبعة فيما يتعلق بتعاون المانحين في تقديم المساعدة إلى القطاع الاجتماعي؛ (د) وخلاصة للالتزامات الدولية المتصلة بالفقر والاندماج الاجتماعي؛ (هـ) وبطاقة جيب للدعوة إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وستنشر هذه المنتجات على نطاق واسع وستوفر الكترونيا عبر "الانترنت".

٨ - وأكدت فرقة العمل في اجتماعها الثاني أنها ستواصل تغطية البارامترات الرئيسية لمبادرة ٢٠/٢٠ في سياق برنامج عملها، نظرا لدرجة التطابق العالية بين أهدافها وأهداف المبادرة ٢٠/٢٠ فيما يتعلق بإتاحة إمكانية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية وبالاستثمار في الموارد البشرية للبلد

ولا سيما النساء والأطفال. وأكدت فرقة العمل أن المؤشرات تعد أساسية في تمكين البلدان من رصد التقدم الذي تحرزه في بلوغ أهداف المؤتمر، ووافقت على أن المؤشرات المختارة للمخطط الجداري يمكن أن تعتبر مجموعة مؤشرات أساسية تضاف إليها مؤشرات أخرى على مر الزمن. وأكدت على ضرورة أن تتناول المؤشرات تأثير الخدمات، وإمكانية الحصول عليها، وكيفية الاستفادة منها، وجودتها، مع الفروق بين الجنسين في هذا الخصوص، وعلى أنها يجب أن تيسر المقارنات الدولية. وينبغي ألا تفرض المؤشرات على البلدان متطلبات مرهقة من حيث جمع البيانات، كما أن فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها يجب أن تعزز قدرة البلدان على جمع البيانات واستخدامها.

٩ - وتتناول مهام فرقة العمل مجالات رئيسية من مجالات الاهتمام في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وستولد فرقة العمل بتركيزها الاستراتيجي على القضاء على الفقر، النشاط التعاوني اللازم لبلوغ أهداف برنامج العمل. ولفرقة العمل صلات لفرقتي العمل الآخرين التابعتين للجنة التنسيق الإدارية ومع المبادرات الأخرى المنفذة على نطاق المنظومة كلها، ومن بينها مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

ثانيا - فرقة العمل والهجرة الدولية

ألف - الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية

١٠ - أنشئ الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية، مع اعتبار منظمة العمل الدولية الوكالة القيادية، استجابة لطلب لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين بأن توسّع مهام فرقة العمل بحيث تشمل مسائل الهجرة. وقد ناقش الفريق العامل في اجتماعه الأول المنعقد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بمقر منظمة العمل الدولية في جنيف، متابعة أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمسائل الناشئة بشأن الهجرة الدولية بهدف وضع نهج منسق لتناول هذه المسائل. ولاحظ الفريق العامل الأهمية المتزايدة للهجرة الدولية وأبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وأكد الفريق على الحاجة لتعزيز تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والوكالات الأخرى، وذلك بصورة خاصة من أجل التصدي للتحديات الحالية والمقبلة والمساعدة على استحداث سياسات ترمي إلى وضع أنظمة أفضل لحركات الهجرة وحماية حقوق العمال المهاجرين. وأكد رئيس فرقة العمل على الحاجة إلى أن يقدم الفريق العامل توجيهات عملية يمكن للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة متابعتها على الصعيد القطري في مناقشاتهم مع الحكومات وفي جهودهم الرامية إلى تعزيز تعاون الأمم المتحدة على نطاق المنظومة كلها بشأن المسائل الأساسية في مجال الهجرة الدولية.

١١ - وأكد الفريق العامل على أن مسائل الهجرة لا تهم البلدان النامية وحدها بل تهم أيضا البلدان المتقدمة النمو، التي لا وجود فيها عموما لشبكة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة. وهذا يستلزم تقاسم المعلومات والبيانات كما يتطلب وجود قنوات اتصال فعالة وسبل أخرى لتيسير التعاون والتنسيق. وبعد أن فرغ الفريق العامل من مناقشاته وافق على إعداد مجموعة من الملاحظات التوجيهية لشبكة المنسقين

المقيمين للأمم المتحدة تتناول المسائل الأساسية في مجال الهجرة الدولية وتشمل نبذة مختصرة عن كل وكالة ومجموعة من المصطلحات المتفق عليها فيما يتعلق بالهجرة الدولية.

١٢ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، نشرت الملاحظات التوجيهية النهائية المعنونة "مسائل في الهجرة الدولية والتنمية" على نطاق واسع على جميع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وأعضاء فرقة العمل وأطراف مهتمة أخرى مختلفة. ووضعت تلك الملاحظات التوجيهية أيضا على "الإنترنت" مع المبادئ التوجيهية لشبكة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة التي وضعتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وصدرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وبالإضافة إلى اشتغال الملاحظات التوجيهية على المعلومات المطلوبة، فهي تتناول الأسباب الجذرية للهجرة من البلدان والتنمية الدولية، وحماية العمال واللاجئين الموثقين وغير الموثقين، ومسائل المستقبل، كما أنها تشتمل على ثبوت بعض المراجع المختارة، وعلى أنشطة جمع البيانات، والفصل العاشر من برنامج العمل.

١٣ - ووجهت منظمة العمل الدولية، في آخر اجتماع لها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الانتباه إلى تضاؤل سيطرة الحكومات على حجم وتكوين الهجرة الدولية وإلى الاتجاهات إلى فرض القيود على حركة المهاجرين وحقوقهم على حد سواء. وأعرب البعض عن قلقهم بسبب ازدياد الخوف من الأجانب في العديد من البلدان المتلقية للمهاجرين واختفاء الكلام عن فوائد الهجرة للمهاجرين وللبلدان المستقبلة للمهاجرين معا من الخطاب العام.

١٤ - ولاحظت الدكتورة نضيس صادق، رئيسة فرقة العمل، في ملاحظاتها الاستهلالية أن لمنظومة الأمم المتحدة دورا هاما تقوم به في تعزيز وحماية حقوق المهاجرين وفي الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالهجرة والتنمية وجمع البيانات. وأهمية هذه المسؤولية مفهومه في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت الرئيسة على الحاجة إلى كفالة تدفق المعلومات على نحو فعال عن الجوانب الإيجابية للهجرة الدولية. والفريق العامل يوافق على الحاجة لتوفير معلومات أكثر إيجابية عن الهجرة، بما في ذلك الحاجة إلى إبراز الفوائد التي تعود على البلدان المرسلّة والبلدان المستقبلة معا. وكخطوة مبدئية، سيتولى أعضاء الفريق العامل الموجودون في جنيف استطلاع إمكانية إعداد بطاقة معلومات عن الهجرة الدولية.

١٥ - ووافق الفريق العامل أيضا على تنظيم ندوة تقنية دولية في عام ١٩٩٨ بشأن الهجرة الدولية واللاجئين. وسيكون الهدف منها دراسة نطاق وأثر الهجرة الدولية وحركات اللاجئين والاستجابات الملائمة في مجال السياسة العامة في هذا الخصوص. وسيتم توزيع نتائج تلك الندوة التقنية ومنشوراتها على المجتمع الدولي على نطاق واسع. وقد وافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديم تمويل جزئي لتنظيم تلك الندوة التقنية.

١٦ - وأخيراً، وافق الفريق العامل على استكمال المنشور المعنون "مسائل في الهجرة الدولية والتنمية". وستصدر الصيغة المستكملة منه مع المبادئ التوجيهية الأخرى التي تقوم بإعدادها فرقة العمل لشبكة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى.

باء - الهجرة والتنمية

١٧ - إن لمنظومة الأمم المتحدة دوراً أساسياً تقوم به في معالجة موضوعي التنمية والهجرة المترابطين وذلك بالتصدي للأسباب الجذرية للهجرة، وتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ ودعم الجهود الرامية إلى كفالة انتظام الهجرة مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين. والأسباب الجذرية للهجرة الدولية كثيرة ومتعددة الجوانب وهي تشمل الفقر والاختلالات الاقتصادية المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها؛ وتزايد البطالة والعمالة الناقصة في كثير من أنحاء العالم؛ وتدهور البيئة؛ والحرب والنزاعات الأهلية؛ واشتداد النزاعات الداخلية والدولية لأسباب سياسية ودينية وإثنية؛ والفروق في التنمية الاقتصادية ومستويات الدخل؛ والعولمة؛ ومتطلبات سوق العمل؛ وزيادة التجارة والاستثمار الدوليين. وإذا ضُمّت هذه التطورات إلى وجوه التقدم الذي حصل مؤخراً في الاتصالات الدولية والنقل الدولي، فإنها تولّد الأوضاع المساعدة على حدوث تنقلات سكانية واسعة النطاق إما طوعية أو غير طوعية أو مزيج من الإثنين. غير أن تنقلات السكان لا تنتج عن عدم الاستقرار المجتمعي أو الاقتصادي وحده ولا هي عرض من أعراضه فقط. ذلك أن العالم إذ أخذ يفتح أبوابه لمزيد من تحرير التجارة والتعاون الاقتصادي، فإن أعداداً أكبر من السكان ستصبح متنقلة بإرادتها سعياً وراء فرص العمل والتعليم والثقافة.

١٨ - وكما يتطلب برنامج العمل، فإن السياسات المتعلقة بالهجرة الدولية، لكي تكون فعالة، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار القيود الاقتصادية في البلد المستقبل للمهاجرين وأثر الهجرة على المجتمع المستضيف وعلى البلد الأصلي للمهاجرين. ويمكن أن تكون للهجرة الدولية المنتظمة آثار إيجابية على البلد المرسل والبلد المستضيف كليهما، إذ توفر للأول حوالات مالية وللثاني الموارد البشرية التي يحتاج إليها. ويمكن للهجرة أن تستجيب للاحتياجات الحقيقية والمتصورة في سوق العمل الدولية وذلك بنقل العمال (مهرة) وأو غير مهرة) من البلدان التي يوجد فيها فائض في الأيدي العاملة إلى البلدان التي تعاني نقصاً في الأيدي العاملة، وبالتالي تفيد فئتي البلدان كليهما. وتنطوي الهجرة الدولية أيضاً على إمكانية تيسير نقل المهارات وأو الإسهام في الإثراء الثقافي.

جيم - أنشطة الهجرة الدولية التي يضطلع بها أعضاء فرقة العمل والمنظمة الدولية للهجرة

١٩ - لقد أبرز المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ظاهرة الهجرة الدولية ووجه إنتباه المجتمع الدولي إلى أهمية الروابط بين الهجرة والتنمية وإلى أهمية المسائل المتعلقة بالجنسين والأسرة في هذا الخصوص. ونتيجة لذلك تقوم هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بتكييف برامجها لكي تتمشى أنشطتها مع وجهة

برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر. وبالإضافة إلى الجهود التعاونية المضطلع بها في سياق فرقة العمل، قام عدد من الأعضاء بتكثيف أنشطتهم في مجال الهجرة الدولية، كل بما يتمشى مع ولايته. ويؤكد جميع أعضاء فرقة العمل على التعاون والتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومع شركاء التنمية الآخرين، ولا سيما المنظمات غير الحكومية. ويستند الفرع الوارد أدناه على المعلومات التي قدمها أعضاء فرقة العمل بشأن أنشطتهم في مجال الهجرة الدولية.

١ - الأمانة العامة للأمم المتحدة

٢٠ - تتولى شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، في إطار أنشطتها العادية، المسؤولية عن: (أ) رصد مستويات واتجاهات الهجرة الدولية على الصعيد العالمي ودراسة أسبابها ونتائجها؛ (ب) وإنتاج تقديرات وإسقاطات سكانية على الصعيد القطري تأخذ في الحسبان أثر الهجرة الدولية الصافية؛ (ج) ورصد سياسات وبرامج البلدان المتصلة بمختلف جوانب الهجرة الدولية. وأن الشعبة مسؤولة أيضا عن رصد تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك رصد تنفيذ التوصيات الواردة في الفصل العاشر، عن الهجرة الدولية. ودراسات الشعبة عن الهجرة الدولية تعالج بوجه عام أحوال المرأة، ومختلف الفئات العمرية، واللاجئين، والفئات التي تعيش في حالات طوارئ. وتحدد الشعبة البيانات وتشير إلى مواطن الفجوات والعيوب. وهي تتحرى أيضا المسائل المتصلة بالسياسة المتعلقة بالهجرة الدولية وأحوال مختلف الفئات. ويشمل منشور "رصد سكان العالم ١٩٩٧"^(٧) فصولا عن اللاجئين وطالبي الملجأ وعن الهجرة الدولية ومسائل الجنسين. وكان منشور "رصد سكان العالم ١٩٩٢"^(٨) يتضمن تقريرا خاصا عن اللاجئين. أما تقرير "سياسات الهجرة الدولية ووضع المهاجرين"^(٩) فيتصدى بصورة خاصة للمسائل المتعلقة بالمرأة. وتتضمن الدراسة المقبلة "سياسات الهجرة الدولية: دراسة استقصائية عالمية"^(١٠)، فصلا عن اللاجئين وطالبي الملجأ، ومناقشة للسياسات التي لها أثر على المرأة والأسر (مثال ذلك السياسات المتعلقة بتوحيد شمل الأسر والاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي). وتتعاون شعبة السكان تعاوناً وثيقاً مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية العلمية؛ وهي تنظم اجتماعات مخصصة عن الهجرة الدولية وتشارك في اجتماعات علمية أخرى؛ وتقدم ورقات وتقارير للمجلات العلمية وللإجتماعات التقنية. هذا وإن مواصلة نشر نتائج البحوث عن طريق شبكة المعلومات السكانية، التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وعن طريق الوسائط الالكترونية سوف ييسر ويعزز شبكة الاتصال غير الرسمية مع المنظمات غير الحكومية.

٢١ - وقد أنشئت إدارة الشؤون الإنسانية، التي يرأسها منسق إغاثة الطوارئ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، في نيسان/أبريل ١٩٩١. وقد أخذت هذه الإدارة المهام والمسؤوليات التي كان يقوم بها سابقا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والعقد الدولي للحد من الكوارث وكذلك تلك التي كانت تقوم بها إدارات مختلفة في الأمانة العامة. والغرض الرئيسي من الإدارة هو كفاءة استجابة المجتمع الدولي في الوقت المناسب استجابة متماسكة ومنسقة للكوارث وحالات الطوارئ. ويشمل ذلك تعزيز وتطبيق تدابير الوقاية والتأهب والتخفيف للتقليل من إمكانية تعرض الذين تتناهبهم هذه الأحداث

للأذى. وكثيراً ما تتطلب التحركات السكانية، سواء كانت ناتجة عن كارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان، استجابة إنسانية منسقة، وخاصة عندما تلقي تلك الكارثة عبء فادحاً على المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية والاجتماعية أو تكون مصاحبة لإنهيار المؤسسات الحيوية. ولذلك، فإن واحداً من الشواغل الرئيسية للإدارة هو الهجرة القسرية، بما في ذلك تحركات اللاجئين والتشرد الداخلي. وبينما تقدم المساعدة الإنسانية إلى الضحايا الاحتياجات الأساسية لبقائهم على قيد الحياة، فإنه يتعين عليها أن تخطط لرعايتهم والعناية بهم على الأجل الأقصر وتوفر ما يلزم لذلك وبرامج الإعادة إلى الأوطان وإعادة الاندماج والتأهيل هي عناصر أساسية من عناصر المساعدة الإنسانية. كما أن الإدارة مسؤولة عن تيسير الانتقال السلس من إغاثة الطوارئ إلى التأهيل والتنمية. وتتعترف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمنسق إغاثة الطوارئ باعتباره المرجع داخل الأمم المتحدة بالنسبة إلى جميع المسائل المتصلة بالأشخاص المشردين داخلياً. وقد أنشأت اللجنة الدائمة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالأشخاص المشردين داخلياً تتكون من ممثلين عن المشاركين في اللجنة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، وممثل الأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخلياً.

٢٢ - وتتناول شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، من جملة أمور، مسألة العاملات المهاجرات، وهي تركز بصورة رئيسية على العنف ضد المهاجرات. وقد نظر الأمين العام في تقريره عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/51/257/Rev.1) في مسألة الهجرة الريفية/الحضرية. ومسألة العنف ضد العاملات المهاجرات مدرجة في جدول أعمال لجنة مركز المرأة والجمعية العامة. وفي معرض التحضير لاستعراض السنوات الخمس لجدول أعمال القرن ٢١، قامت الشعبة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة التنمية المستدامة برعاية اجتماع لفريق خبراء عني بالمرأة والسكان والتنمية (٢٢-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، سان دومينغو). وكانت الهجرة أحد المواضيع التي نظر فيها. وتشير أهمية الهجرة الريفية/الحضرية والصلات الوثيقة بين مركز المرأة في المناطق الحضرية والريفية إلى أهمية الجوانب المتعلقة بنوع الجنس في هذا المتصل الريفي/الحضري. وتدل دراسات مختلفة على أن عدد المهاجرات آخذ في التزايد عالمياً. أما كون أن نسبة كبيرة من النساء يهاجرن لأسباب اقتصادية فقد كان موضوعاً للمناقشة في اجتماع فريق الخبراء المعني بالعنف ضد العاملات المهاجرات (مانيل ٢٧-٣١ أيار/مايو ١٩٩٦). وقد وضع اجتماع فريق الخبراء هذا سلسلة من المؤشرات عن العنف وإمكانية التعرض للأذى وأكد على أهمية إمكانية المقارنة بين البيانات.

٢٣ - وتشمل الأنشطة الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في ميدان الهجرة الدولية والتنمية إعداد منشورات تقنية وتقديم خدمات موضوعية لحلقات العمل، والحلقات الدراسية وأفرقة العمل. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً على تشجيع تنفيذ توصيات أطر عمل سكانية - إنمائية مثل إعلان داکار/نغور، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتعمل الشعبة السكانية الآن على إكمال منشور فني معنون "أسباب ونتائج الهجرة الدولية في أفريقيا". وتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع منظمات الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية وبنك التنمية الأفريقي،

ومع المنظمات غير الحكومية مثل النساء الأفريقيات في التنمية والاتصالات، ومع مؤسسات أخرى في ميدان السكان/التنمية.

٢٤ - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بجمع البيانات عن الهجرة الدولية، والتشريعات المتعلقة بالهجرة الدولية، والاجتماعات الهامة عن الهجرة الدولية التي تعقد في منطقة اللجنة وذلك من المكاتب الإحصائية الوطنية والمراسلين الوطنيين. وهي تنشر منذ عام ١٩٩٢، مجلة نصف سنوية هي "نشرة الهجرة الدولية". كما أنها تنشر، علاوة على ذلك، تقارير ودراسات مختلفة عن الهجرة الدولية. وقد أجرت دراسات استقصائية متعمقة عن الهجرة الدولية في ليتوانيا وبولندا وأوكرانيا مولها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وسجلت تلك الدراسات نجاحا رائعا وقدمت معلومات قيمة عن عملية الهجرة الدولية في المنطقة وأسبابها ونتائجها، بما في ذلك معلومات ذات صلة عن دور المرأة والعلاقات الأسرية. ويجري الانتفاع من هذه المادة على نطاق واسع لأغراض صنع السياسة في البلدان المعنية كافة. ويمكن للتجربة المستفادة أن تشكل دروسا مفيدة لبلدان أخرى. ومع أن هناك حاجة إلى إجراء دراسات استقصائية أخرى من هذا القبيل واهتماما بإجرائها، فإن التمويل غير متوفر لهذا الغرض حاليا.

٢٥ - ولا يوجد لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الوقت الحاضر برامج تعنى مباشرة بالهجرة الدولية. غير أن هناك مساع للحصول على موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذ مشروع، بدءا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عن الجوانب الاجتماعية لهجرة العمال الدولية في منطقة اللجنة. وتشمل الأهداف المباشرة للمشروع توفير محفل لتبادل الخبرات والمعلومات عن الجوانب الاجتماعية لهجرة العمال الدولية في منطقة اللجنة؛ وتحديد الفوائد التي تعود من هجرة العمال الدولية على منطقة اللجنة والمسائل الاجتماعية المرتبطة بها، ولا سيما ما يتصل منها بالفقر والعمالة أو التماسك الاجتماعي، والاستشهاد بسياسات الحكومات والمنظمات غير الحكومية وبرامجها وخدماتها الناجحة التي تسهم مباشرة في التخفيف من حدة الفقر. وسوف يولي المشروع اعتبارا خاصا للعاملات المهاجرات وللنساء اللواتي يصبحن رئيسات لأسر معيشية بسبب هجرة أعضاء الأسرة الآخرين. ونجد حتى الآن أن العقبة الوحيدة التي تعترض سبيل التعاون في مجال الهجرة الدولية هي عدم توفر التمويل للأنشطة المتعلقة بالبحوث والمعلومات.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢٦ - تعلق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أهمية كبيرة على مسائل الهجرة الدولية استنادا إلى توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أبرز مؤتمر القمة العالمي للغذاء المنعقد في روما بعض الشواغل الهامة المتصلة بالهجرة. فالهجرة لها آثار مباشرة على الأمن الغذائي، كما نجد، على العكس من ذلك، إن انعدام الأمن الغذائي، خاصة إذا اقترن بنضوب الموارد الطبيعية، هو عامل هام في التسبب في حركات الهجرة. وتقوم شعبة التنمية الريفية والإصلاح الزراعي في منظمة الأغذية والزراعة بدراسة الهجرة الدولية والتنمية الريفية في غرب أفريقيا والمكسيك مع التركيز بصورة خاصة على استعمال الحوالات المالية. وتستجيب منظمة الأغذية والزراعة لطلبات مساعدة الطوارئ في القطاعات المتصلة

بالزراعة التي تقدمها البلدان النامية التي تصاب بكوارج استثنائية طبيعية أو من صنع الإنسان. ويتمثل أحد أشكال المساعدة في خدمة المعلومات العالمية والإنذار المبكر التي تقدم معلومات عن حالات الغذاء في بلدان مختلفة، بما في ذلك وجود اللاجئين وأثرهم على المتطلبات الزراعية والاحتياجات الغذائية في البلدان المضيفة. كما تقدم خدمة عمليات الإغاثة الخاصة لمنظمة الأغذية والزراعة الأدوات الزراعية والبذور والشتلات إلى مزارعي البلدان المستقبلية للاجئين وذلك بغية الحد من أثر الأعداد الزائدة على نظمها الإيكولوجية، كما تقدمها إلى اللاجئين العائدين بغية إعادة تأهيلهم. أما الشراكات بين الوكالات والتعاون فيما بينها فتتم في المقر وفي الميدان.

٣ - منظمة العمل الدولية

٢٧ - تتخذ أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظمة العمل الدولية أكثر ما تتخذ شكل خدمات استشارية تقنية تطلبها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات العمال. وتساعد المنظمة حكومات البلدان المرسل والمستقبل على السواء على صوغ وتقييم السياسات، ووضع الإجراءات، وجمع البيانات فيما يتعلق بإدخال العمال الأجانب ومعاملتهم، بما في ذلك الضمان الاجتماعي. وتساعد المنظمة البلدان على وضع اتفاقات الهجرة الثنائية والمتعددة الأطراف. وهي تساعد أيضا المنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، وأرباب العمل، والأكاديميين والهيئات البحثية. والمساعدة المقدمة لنقابات العمال تهدف إلى عقد حلقات دراسية لتثقيف العمال والتمكين من تبادل الزيارات والتعاون مع النقابات الأخرى. ويوجه هذه الاستشارات والمساعدات عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بتنظيم الهجرة الدولية ومعاملة العمال. وتنفذ البلدان التي تصدق على اتفاقيات المنظمة بمعايير دنيا متفق عليها دوليا. وتعنى المنظمة بما يقرب من جميع المواضيع المتعلقة بالهجرة الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، باستثناء موضوعي الخوف من الأجانب والعنصرية، حيث ينحصر تركيزها على التمييز في فرص العمالة وتكافؤ الفرص في التدريب. وينصب الكثير من عملها على تطبيع الهجرة غير النظامية؛ ودور الحكومات ووكالات التوظيف الخاصة؛ وتقديم الخدمات، ولا سيما خدمات الرعاية للعمال المهاجرين وأسرهم. وتنشر منظمة العمل الدولية مجموعة متنوعة من الدراسات والوثائق عن الهجرة. وتشمل منشوراتها الأخيرة، "توظيف العمال الأجانب: كتيب عن السياسات والإجراءات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض"^(١٢) و "إرسال العمال إلى الخارج"^(١٣) و "إحصاءات الهجرة الدولية: مبادئ توجيهية لتحسين أنظمة جمع البيانات"^(١٤).

٤ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢٨ - إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عن حماية ومساعدة اللاجئين والأشخاص الآخرين الذين يهمهم أمرهم (مثل العائدين والأشخاص المشردين داخليا) وعن إيجاد حلول دائمة لمحتتهم. وقد حددت احتياجات الحماية والمساعدة الخاصة للنساء والأطفال (بمن فيهم المراهقون) الذين يكونون ما يقدر بـ ٨٠ في المائة من اللاجئين، باعتبارها مجالات ذات أولوية، وحدد معها بنفس الصفة الأثر البيئي للهجرة

القسرية الواسعة النطاق. وتركز المفوضية أيضا على الحاجة إلى تحقيق تداخل أفضل بين مسائل مثل الإغاثة وإعادة إلى الوطن والاندماج والتأهيل والتنمية. واشترك المفوضية في التعمير بعد النزاع يتراوح من المساعدة على التأهيل المادي إلى أنشطة بناء القدرات القانونية والقضائية والإدارية. وإحدى المبادرات التي قامت بها المفوضية مؤخرا لمنع التشرد هي المؤتمر الإقليمي للتصدي لمشاكل اللاجئين والمشردين، والأشكال الأخرى للتشرد غير الطوعي والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، وهو مؤتمر انعقد عام ١٩٩٦ واشتركت في تنظيمه المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك للنظر بشكل شامل في الحركات السكانية القائمة والمحتملة في المنطقة.

٢٩ - وتضطلع المفوضية بكثير من أنشطة الحماية والمساعدة بالاشتراك مع منظمات أخرى مثل الوكالات الحكومية؛ ووكالات الأمم المتحدة التي عقدت المفوضية معها مذكرة تفاهم، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومع الوكالات الدولية الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى مثل الصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية، ثم، في السنوات الأخيرة، مع القوات العسكرية وقوات حفظ السلام. واعترافا بالدور الحاسم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في كل جانب من جوانب مساعدة اللاجئين تقريبا، فإن الشراكة في العمل بين المفوضية/المنظمات غير الحكومية تقدم مثالا على هذا التعاون. واليوم، تعنى أكثر من ١٠٠٠ منظمة غير حكومية بشؤون اللاجئين على نطاق العالم، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي عام ١٩٩٥، كانت للمفوضية اتفاقات رسمية مع ٤٥٣ منظمة غير حكومية شريكة في التنفيذ. كما أن زهاء ربع الميزانية العالمية للمفوضية ينفق بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المنظمات غير الحكومية لتقديم برامج الإغاثة والمساعدة الإنسانية.

٥ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٣٠ - يقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتنفيذ برنامج فرعي جديد، معني بإدارة شؤون التخفيف من الكوارث والتعمير والتنمية، وذلك بوصفه جزءا من برنامج عمله لفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، والغرض منه مساعدة البلدان على تعزيز قدرتها الإدارية في مجال منع حدوث الكوارث والتخفيف منها وإعادة التأهيل في المستوطنات البشرية. وتشمل المشاريع النموذجية والأنشطة التدريبية والبحثية التي تنفذ في إطار هذا البرنامج الفرعي إعادة تأهيل اللاجئين والجماعات السكانية المشردة داخليا. في العادة، يقدم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المساعدة لغرض إدارة شؤون الكوارث بالتعاون مع الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع المنظمات الثنائية والمنظمات غير الحكومية. وتتضمن وثيقتان نشرتا مؤخرا بيانات عن موضوع الهجرة الدولية، وهما: "جدول أعمال الموئل: الأهداف والمبادئ، والالتزامات وخطة العمل العالمية" و"عالم يتنامى حضريا: تقرير عالمي عن المستوطنات البشرية".

٣١ - وقد أنشئت بالتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة وحدة تنفيذية مشتركة بين الشعب هي برنامج إدارة شؤون الكوارث وذلك بغية تسهيل التنفيذ الفعال لما يتعلق بالكوارث من أنشطة مركز المستوطنات البشرية، بما في ذلك قضايا اللاجئين والمشردين الناجمة عن الكوارث. وسينظر اجتماع فريق الخبراء المعني بتقييم السياسات التخطيطية والإدارية الإقليمية في عالم يتنامى حضريا، وهو اجتماع مقرر عقده في أيار/مايو ١٩٩٧، في عدة مواضيع من بينها مواضيع الهجرة. ويضطلع برنامج المرأة في تنمية المستوطنات البشرية، التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بمختلف الأنشطة فيما يتعلق بمسألة نوع الجنس وبحالات الطوارئ. وعلى مدى العامين المنصرمين، قام البرنامج، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في منطقة أفريقيا الشرقية والوسطى، بتقييم الاحتياجات ودراسة حالة النساء اللائي يواجهن أزمات. ومما له صلة بهذه المسألة بشكل خاص هو القيام، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعنية بمتصل الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وقد اضطلعت فرقة العمل منذ ذلك الحين بعدة أعمال من بينها إيفاد بعثات تقييمية مشتركة إلى رواندا والعراق. وتمثل خطة العمل الاستراتيجية لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى جهدا شاملا يهدف إلى صوغ تقييم استراتيجي أولي لحالة التأهيل في فترة ما بعد الصراع في مجال المستوطنات البشرية والبيئة.

٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٢ - يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يقوم به من أنشطة في مجال الهجرة الدولية على المجالات التالية: (أ) إصلاح الأوضاع التي تؤدي إلى أشكال غير مستصوبة من حركة السكان، مع القيام في الوقت نفسه بالعمل على تهيئة الأوضاع التي تعزز إسهام الهجرة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة؛ (ب) والتأهيل والتعمير والعودة والتنمية في أعقاب حركات الهجرة القسرية مع العمل بشكل متزايد على منع حدوث هذه الحركات؛ (ج) البحث والتخطيط لمساعدة البلدان والمناطق النامية الفردية على فهم وإدارة تدفقات الهجرة الدولية الطوعية فيما بينها وداخلها. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في اضطلاع بهذه الأنشطة، مع منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها من المنظمات. وفي منطقة المخروط الجنوبي، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع منظمة الهجرة الدولية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدعم الجهود التي تبذلها السوق المشتركة للجنوب، من أجل إدماج مسألة الهجرة الدولية في الخطط الرامية إلى التكامل الإقليمي. وفي آسيا، ساعدت عملية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في سرعة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماج الأشخاص المشردين داخليا في كمبوديا.

٣٣ - وفي الآونة الأخيرة، اتخذت المكاتب الإقليمية المعنية بالدول العربية وأفريقيا مبادرات مشتركة لمعالجة المشاكل الناجمة عن الهجرات القسرية والمشردين داخليا في القرن الأفريقي. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بإعداد خطة إقليمية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية القصيرة الأمد من جهة والأسباب الهيكلية الطويلة الأمد التي تؤدي إلى تشريد الأشخاص من جهة

أخرى. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة المساعدة الإنسانية ومساعدة الطوارئ لصالح المشردين الى عدة بلدان في حالات صراع، بما فيها اثيوبيا، وأنغولا، وبوروندي، ورواندا، والسودان، وسيراليون، والصومال، وملاوي، وموزامبيق.

٧ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٣٤ - حتى هذا التاريخ، نجد أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في معالجته لمسألة الهجرة الدولية، يركز أساسا على العمل مع اللاجئين اللائي تشردن نتيجة للآثار المترتبة على اندلاع صراعات عنيفة في بلدانهم الأصلية. ووفر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعما جاريا للاجئين الموزامبيين في زمبابوي يتخذ شكل توفير المساعدة المباشرة لأغراض الأنشطة المدرة للدخل وبناء المهارات. كما أنه قدم الدعم للاجئات الليريات في كوت ديفوار وغانا الذي في شكل توفير المأوى، وتقديم المشورة في حالات معاناة الصدمات، وخدمات التثقيف في مجالي الصحة وتنظيم الأسرة، والتدريب في مجال إدارة الأعمال الصغيرة وبناء المساكن. ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في سياق تقديم الدعم للاجئات والأطفال، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ومن أمثلة روح التعاون المتطورة هذه ما يتصل منها بالجهود التي تبذل حاليا فيما بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجال استحداث برامج تهدف الى دعم الوعي بمسألة نوع الجنس لدى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي توفر الخدمات ولدى موظفي الأمن وغيرهم من المسؤولين عن توفير الحماية والمساعدة للاجئين والمشردين داخليا من النساء والبنات من الصومال. وهناك حاجة لتوعية المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات المعنية بالمجتمع المدني بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال وبديناميات العلاقات الثقافية في البلدان التي تعمل فيها.

٨ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٣٥ - تضطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتنفيذ برنامج رئيسي في مجال السياسات والبحوث العلمية الاجتماعية هو شبكة البحوث المتعلقة بالهجرة في آسيا والمحيط الهادئ، التي تشتمل على أفرقة قطرية من الباحثين والمسؤولين عن شؤون الهجرة في ١٢ بلدا. وتدرس الأفرقة مشاكل الهجرة مع توجيه اهتمام خاص الى الأبعاد الاجتماعية والسياسية للعولمة. والبرنامج، الذي يموله صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يتضمن دراسة استقصائية شاملة عن سياسات الهجرة القائمة في المنطقة من حيث أثرها على تناقل الموارد البشرية القصير الأجل والطويل الأجل على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وتجري الأفرقة القطرية أيضا بحوثا وطنية عن آثار الهجرة الدولية على العلاقات بين الجماعات، بما فيها العلاقات مع السكان الأصليين، ويوجه اهتمام خاص الى آثار زيادة التنوع الإثني على المفاهيم المتصلة بالمواطنة، وحقوق المهاجرين وأسره في بلدان المقصد والمنشأ، وأهمية الشبكات الاجتماعية بالنسبة لعملية الهجرة. وتعاون اليونسكو مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ مشاريعها ذات الأثر السريع الرامية الى إعادة إدماج

اللاجئين. وتعمل اليونسكو، من خلال برنامج الكراسي الجامعية المشترك بين مشروع توأمة الجامعات وبرنامج الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على تعزيز ترتيبات التعاون والترابط فيما بين جامعات من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية، بما في ذلك إنشاء الكراسي الجامعية في البلدان النامية لتعزيز فرص العمل والتدريب والبحث المحليين، والحد بالتالي من احتمالات الهجرة ونزوح الأدمغة.

٣٦ - وتواصل اليونسكو، بالتعاون مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، تقديم المساعدة الى الدول الأعضاء في مجال إعادة بناء وتطوير نظمها التعليمية. وهي تركز أكثر ما تركز على بناء القدرات الوطنية في مجال تحليل السياسات وتنفيذها، وتمنح الأولوية للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية أو البلدان التي تضطلع بأعمال التعمير وتوطيد السلام في فترة ما بعد الصراع.

٩ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٣٧ - ليس هناك كثير من التداخل بين ولاية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبين الهجرة الدولية والتنمية. بيد أن الهجرة قد تؤدي الى حالات من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي يتعرض فيها الأفراد والجماعات لمخاطر أكبر في وجه التهديد الناجم عن المخدرات من حيث إساءة استعمالها أو الاتجار بها. وبالمثل، فإن الهجرة تنجم في بعض الأحيان عن الصراع الذي تغذيه الأرباح الناتجة عن صنع المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع. ولبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عدة مشاريع جارية تستهدف اللاجئين والعائدين. وقد تعاون برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية في إعداد دراسة استقصائية عن إساءة استعمال المخدرات بين العائدين اللاويين ستستخدم نتائجها في الإعداد المشترك لبرنامج متكامل يعني بالحد من الطلب/توفير الرعاية الصحية الأولية. وكذلك تعاون برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مع منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ برنامج بشأن إساءة استعمال العقاقير بين اللاجئين الفيتناميين في إقليم هونغ كونغ. ورغم أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لا يتصدى للهجرة في حد ذاتها، فإنه يستهدف الفئات المعرضة لمخاطر كبيرة فيما يقوم به من أنشطة لمنع إساءة استعمال المخدرات، وأكبرها فئة الشباب.

١٠ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٨ - تولى صندوق الأمم المتحدة للسكان تمويل عدة مشاريع دولية للهجرة على الصعد الإقليمية والإقليمية والوطنية. وهو يقوم في إطار تعاونه مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين، بدعم المشروع الذي تنفذه المنظمة الدولية للهجرة بشأن ديناميات الهجرة، وهو مشروع نظم في العام الماضي اجتماعات إقليمية ودون إقليمية لصانعي السياسات عقدت في كوستاريكا، بالنسبة الى المنطقة دون الإقليمية التي تشمل أمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي، وفي جنيف، بالنسبة الى المنطقة دون الإقليمية

العربية والى جنوب آسيا. ويمول صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاشتراك مع شعبة الأمم المتحدة للسكان، مشروعا يعنى بإعداد دراسة استقصائية عالمية عن سياسات الهجرة الدولية كما يدعم مشروعا مع منظمة العمل الدولية سينشر قريبا كتيباً عنوانه "الهجرة الدولية" مبادئ توجيهية لتحسين نظم جمع البيانات". وفضلا عن ذلك، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان يمول، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مشاريع إقليمية لتحسين تبادل المعلومات عن الهجرة الدولية في هذه المناطق.

٣٩ - وعلى الصعيد الوطني، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال برامجه القطرية، جمع البيانات وإجراء البحوث والحوارات عن الهجرة الدولية. فعلى سبيل المثال، يقوم مشروع جديد بتوفير المساعدة في مجال إنشاء وحدة للهجرة الدولية في المكتب الإحصائي التابع للحكومة التركية. وهو يتضمن المساعدة في إنشاء وإدارة قاعدة للبيانات عن الهجرة، وإنشاء آليات للتعاون مع البلدان الأخرى، وتنظيم جولات دراسية، وتوفير التدريب لبناء القدرة التقنية. وفي المغرب، يوفر صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لمشروع بحثي جديد يعنى بجمع البيانات عن المغاربة الذين يعيشون في الخارج. وفي منطقة الساحل، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم الى مختلف البلدان لأغراض مشروع الهجرة الذي ارتاد انشاءه مركز الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالسكان والتنمية، والذي سبق أن وفر بيانات هامة عن الهجرة العائدة والهجرة الحضرية/الريفية.

٤٠ - وباعتبار أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان يترأس فرقة العمل السابقة المشتركة بين الوكالات، وأنه يترأس حاليا فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، فإنه يوفر موظفي الأمانة كما أنه يشارك على نحو نشط في الأعمال التي يضطلع بها الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية، ومن بينها، إعداد ونشر الملاحظات التوجيهية المعنونة "مسائل في الهجرة الدولية والتنمية". وخلال اجتماع للفريق العامل عقد مؤخرا، وافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على توفير تمويل جزئي للندوة التقنية المعنية بالهجرة المزمع عقدها في عام ١٩٩٨.

١١ - البنك الدولي

٤١ - يتطرق البنك الدولي لمسألة الهجرة الدولية في الحوار الذي يجريه حول السياسات المتبعة في مجال العمل الاقتصادي والقطاعي، وفي إعداد المشاريع ومنح القروض. مثال ذلك أن البنك يكفل، لدى تخطيط المشاريع في البلدان المتأثرة بالهجرة الدولية إما الى داخل البلد أو الى خارجه، أن تشكل المسائل المتصلة بالأمر جزءا من الحوار حول السياسات وأن تدرس آثار الهجرة على المشروع المقترح دراسة مستفيضة. وقد درس البنك أثر الحوالات المالية على اقتصادات البلدان كما أنه درس، في معرض تقييم للفقر في الأردن، الآثار المترتبة على الهجرة الداخلية والهجرة. ويدرس البنك، فيما يضطلع به من بحوث ودراسات خاصة، الدور الذي تؤديه الهجرة الدولية في تشغيل أسواق العمل وآثار هذا الدور على بلدان المنشأ وبلدان المقصد. كما أن البنك يدرس حاليا المدى الذي يوفر به ضمان الشيخوخة حلا لمسألة الهجرة الدولية.

٤٢ - وقد ناقشت لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في اجتماعها المعقود في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، مسألة الهجرة الدولية ونتائجها بالنسبة الى بلدان المنشأ وبلدان المقصد من النواحي الاجتماعية والسياسية والمالية. ودعا البيان الختامي الذي أصدره الاجتماع الى إعداد المزيد من البحوث ذات المنحى السياسي بشأن الهجرة والى إقامة تعاون أوثق فيما بين الوكالات الدولية المعنية. ويشمل برنامج البنك للإقراض أيضا الهجرة الدولية. فعلى سبيل المثال، يمول البنك في إطار المشروع الصحي والديمقراطي، مشاركة كوت ديفوار في شبكة الهجرة والتحضر في غرب أفريقيا، وهو مشروع ينسقه مركز الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالسكان والتنمية وتموله عدة منظمات أخرى. وستوفر الدراسة أساسا يستند اليه في تحليل أثر السياسات الإنمائية على حركات السكان وفي إعداد التوصيات المتصلة بالسياسات فيما يتعلق بالموارد البشرية والتنمية الريفية والتكامل الإقليمي. ويضطلع البنك بدور في مجال تقديم القروض لأغراض التعمير والتأهيل في حالات ما بعد الصراع، من قبيل الحالة في كمبوديا والحالة في موزامبيق.

١٢ - منظمة الصحة العالمية

٤٣ - توفر منظمة الصحة العالمية بطرق عدة الدعم في مجال معالجة الآثار الصحية المترتبة على الهجرة الدولية. ونظرا إلى زيادة الصراعات الإقليمية وإلى أثر هذه الصراعات على الأوضاع الصحية لجماعات سكانية بأكملها، ركزت منظمة الصحة العالمية جهودها مؤخرا على الجماعات السكانية المؤلفة من اللاجئين. وخلال العامين المنصرمين، أخذت جماعة الجهات المانحة تعترف بصورة متزايدة بأن برامج الصحة الإنجابية تشكل عناصر بالغة الأهمية من عناصر الرعاية الصحية للاجئين والمشردين والمهاجرين. ولوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية دور حاسم تضطلع به في المساعدة على إضفاء الطابع المؤسسي على خدمات الصحة الإنجابية في البلدان وفي حالات وجود لاجئين. وقد تضمنت الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الصحة العالمية مؤخرا في مجال الهجرة الدولية الالتقاء بأعضاء أساسيين من أعضاء "اللجنة النسائية للاجئات والأطفال اللاجئين" للتعرف على العقبات التي تعترض تنفيذ برامج الصحة الإنجابية في بيئات اللاجئين؛ واستحداث مداخلات وحلول استراتيجية لما يواجهه من مشاكل؛ وإدماج قضايا الصحة الإنجابية في برامج منظمة الصحة العالمية عن طريق الفريق العامل التقني الداخلي المعني بنوع الجنس والصحة الإنجابية؛ والقيام بالأعمال التحضيرية لعقد اجتماع في عام ١٩٩٥ لمؤسسة ميلون، اتحاد هيئات الصحة الإنجابية للاجئين؛ ومنظمة الصحة العالمية لمناقشة نهج تعزيز الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ؛ واستضافة اجتماع تحضيرى في عام ١٩٩٥ بشأن الصحة الإنجابية في حالات وجود اللاجئين؛ والإسهام في المؤتمر الأوروبي لعام ١٩٩٥ بشأن النهج القائمة على نوع الجنس تجاه الصحة في حالات الطوارئ؛ حقائق نسائية، وكذلك في الاجتماع المعني بإعداد مجموعة الخدمات المبدئية الدنيا الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاشتراك مع المنظمة غير الدولية المسماة منظمة ماري ستوبس الدولية. وتعمل منظمة الصحة العالمية أيضا على إعداد مبادئ توجيهية لمديري شؤون الصحة بشأن المرأة وخدمات الصحة الإنجابية في حالات الصراع والتشريد، كما أنها أسهمت إسهامات واسعة النطاق في إعداد الدليل الميداني عن الصحة الإنجابية لصندوق الأمم المتحدة للسكان/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتم أيضا توفير

دعم قطري في استحداث استراتيجيات للتدخل لصالح النساء اللائي تعرضن للاغتصاب الجماعي خلال الأزمة الرواندية.

١٣ - المنظمة الدولية للهجرة

٤٤ - تندرج الأعمال التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة في مجال الهجرة الدولية في أربع فئات واسعة النطاق هي: الهجرة لأسباب إنسانية؛ والهجرة لأسباب إنمائية؛ والتعاون التقني؛ والمناقشات والبحوث والمعلومات المتعلقة بالهجرة. وتشمل كل فئة من هذه الفئات مجموعة واسعة التنوع من الأنشطة البرنامجية وتمثل عناصر أساسية من برنامج العمل. ورغم أن المنظمة الدولية للهجرة لا تشكل رسمياً جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، فإنها تشارك في مختلف ما أنشأته الجمعية العامة من آليات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفي الهيئات الإدارية لعدد من كيانات الأمم المتحدة. والمنظمة الدولية للهجرة هي شريك فاعل في إصدار النداءات الإنسانية المشتركة للأمم المتحدة وفي بعض البرامج القطرية في عدد من العمليات الواسعة النطاق المتصلة بتسريح القوات والتعمير في فترة ما بعد الأزمات، بما فيها العمليات المضطلع بها في أنغولا، والبوسنة والهرسك، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى، وهايتي، والصومال. وفي رواندا، من المتوخى أن تتولى المنظمة الدولية للهجرة، برعاية برنامج البنك الدولي لتسريح القوات وإعادة الاندماج والمصالحة، تقديم المساعدة إلى لجنة تسريح القوات في إعداد البرنامج وتنفيذه. كما أن التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تقديم المساعدة في وضع برامج التنمية البشرية في البلدان الخارجة من أزمات وصراعات، قد ازداد في البوسنة والهرسك، ومالي، وموزامبيق، وهايتي. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة كوكالة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بإعداد دراسة طويلة عن ديناميات الهجرة في أربع مناطق دون إقليمية مختارة في العالم - - هي "المنطقة العربية؛ وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛ وأمريكا الوسطى؛ والمكسيك والبحر الكاريبي - - كما أنها نظمت أربع حلقات عمل في مجال السياسات الإقليمية تعني بالنتائج التي توصلت إليها المشاريع ومسائل السياسات العامة ذات الصلة.

٤٥ - ومن أقوى شراكات المنظمة الدولية للهجرة في مجال العمليات هي شراكتها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولا تزال إعادة التوطين التقليدية للاجئين تشكل أحد أحجار الزاوية في هذا التعاون. وهذا يشرك المنظمة الدولية للهجرة في تسجيل المهاجرين وإجراء الفحوصات الطبية عليهم وتقديم دعم سوقي آخر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومجال التعاون الرئيسي الثاني مع المفوضية هو العودة المنظمة والطوعية للاجئين في مرحلة ما بعد الصراع، بمن فيهم اللاجئون في البوسنة والهرسك ومنطقة البحيرات الكبرى. ويجري تنفيذ عدد من المبادرات المتصلة بالمهاجرين، وبخاصة في مجالي تمكين العاملات المهاجرات ومنع الاتجار بالمهاجرات. وفي منطقة المخروط الجنوبي في أمريكا الجنوبية، يجري التخطيط لإنشاء "بيت المهاجرات" في بوينس آيريس الذي وفرت له الحكومة الأرجنتينية التمويل الأولي. وقد أسهمت حكومة فنلندا ومؤسسة ريشو كوسي - كاي، وهي مؤسسة خاصة يابانية، في تمويل إعادة وإعادة اندماج النساء والأطفال الذين خضعوا للاتجار بهم وغيرهم من النساء والأطفال

المستضعفين من تايلند. وقد قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة أيضا إلى الاتحاد الأوروبي في تنظيم مؤتمر بشأن الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي عقد في فيينا في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٤٦ - وبعض برامج المنظمة الدولية للهجرة الأكثر طموحا لصالح المهاجرين والمشردين داخليا بمن فيهم الجنود المسرحون، يجري تنفيذها في أفريقيا. وتزعم المنظمة الدولية للهجرة، في إطار النداء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل أنغولا، أن تقدم في مجال الإعادة وإعادة الاندماج، بما فيها تنفيذ المشاريع الجزئية لصالح المجتمعات المحلية الداعمة، إلى قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ حالة مستضعفة في الجماعة السكانية الأكبر حجما المؤلفة من المشردين داخليا. وتقدم المنظمة الدولية للهجرة المساعدة أيضا إلى المشردين داخليا في بيرو، والسلفادور، وغواتيمالا، وموزامبيق، ونيكاراغوا، وهايتي. وفي طاجيكستان، أعد بالاشتراك مع الحكومة المضيفة والمنظمات غير الحكومية برنامج شامل لدعم القيام لأغراض إنسانية بنقل المهاجرين لأسباب إيكولوجية من المناطق المعرضة لكوارث طبيعية إلى أماكن أخرى. وتعنى أنشطة المساعدة في كل برامج المنظمة الدولية للهجرة المتصلة بحالات الطوارئ بالاستدلال على الأسر وتلبية احتياجاتها. وفي الشيشان، الاتحاد الروسي، تضمنت مساعدة المنظمة الدولية للهجرة للإجلاء والإعادة وتوفير المأوى المؤقت ومواد الإغاثة الأساسية. وتقدم المساعدة على سبيل الأولوية إلى النساء والأطفال والمعوقين. وفي أيار/مايو ١٩٩٦، اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنظيم المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين وغير ذلك من أشكال التشرد القسري.

ثالثا - التعاون في مجال الهجرة الدولية

٤٧ - ناقش أعضاء الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية الأنشطة التعاونية، بما فيها الصعوبات المواجهة في هذا الخصوص، لدى تقديمهم المعلومات عن البرامج والمبادرات التي يضطلعون بها في مجال الهجرة الدولية. ونظرا إلى ضيق المجال، لم يتم انتقاء غير عدد قليل من الأمثلة لكي تناقش في هذا الفرع، بيد أنها توضح جوانب النجاح في التعاون فضلا عن الطابع العام للمشاكل التي قد تواجهها وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها. وقد أكد جميع أعضاء الفريق العامل على أهمية التعاون والجهود المنسقة في البحث عن حلول لقضايا الهجرة الدولية، بما فيها القضايا التي تتعلق باللاجئين، والمشردين، وطالبي الملجأ.

٤٨ - ويتبين من تحليل استجابات أعضاء الفريق العامل أن العناصر التالية تسهم في نجاح التعاون والتنسيق: عقد الاجتماعات والمشاورات بصورة منتظمة؛ وتقاسم المعلومات والبيانات؛ وتكاملية المبادئ التوجيهية، والتوصل إلى مذكرات تفاهم؛ والاشتراك في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛ وإقامة علاقات شراكة مع المنظمات غير الحكومية.

٤٩ - وأبلغت المنظمة الدولية للهجرة أن حلقات العمل والحلقات الدراسية التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع الوكالات الحكومية والدولية تشكل وسائل فعالة لكفالة قيام تعاضد وتعاون و "ملكية" واسعة النطاق في مجال تخطيط البرامج وتنفيذها. وزيادة الترابط بين المعلومات واستخدام القوائم

المرجعية للتحقق من تنفيذ الأعمال في الحالات القياسية، يمكن لهما أيضا أن يساعدا على تحسين التنسيق مع الوكالات الشريكة. ولاحظت المنظمة الدولية للهجرة أن أقوى شراكاتها في مجال العمليات هي شراكاتها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولا تزال إعادة الاستيطان التقليدية تشكل أحد أحجار الزاوية في التعاون بين الوكالتين.

٥٠ - وثمة نموذج مفيد لتطوير شراكات محسنة مع المنظمات غير الحكومية هو مبادرة "الشراكة في العمل" التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي تؤكد على وضع مبادئ وأهداف مشتركة، وإنشاء إطار شامل للعمل، والاضطلاع بعمليات استشارية واسعة النطاق تشارك فيها المنظمات غير الحكومية على الصعد القطرية والإقليمية والدولية. وتلاحظ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن إشراك المنظمات غير الحكومية المحلية بدلا من المنظمات غير الحكومية الدولية يرجح أن يوفر صلة أوثق مع القطاع الخاص على المستوى القطري ومع مؤسسات المجتمع المدني من قبيل الوكالات الطوعية، وجماعات حقوق الإنسان، والرابطات الثقافية والأكاديمية، والكنائس وغيرها من المؤسسات الدينية، وجماعات المجتمع المحلي المعنية باللاجئين.

٥١ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن صندوق الأمم المتحدة للسكان عن مبادرة طوارئ لتوفير الرعاية الصحية الإنجابية للاجئات في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى، من المتوقع أن يستفيد منها ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة. وسيمول المشروع بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من صندوق الأمم المتحدة للسكان ويتولى تنفيذه وتنسيقه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وذلك بالتعاون الكامل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية. ويمثل هذا الجهد التعاوني المرة الأولى التي يتم فيها تخطيط توفير الرعاية الصحية الإنجابية للاجئات في بداية عملية من عمليات الطوارئ. وقد نبعت المبادرة من التسليم بأن اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص الموجودين في كل حالات الطوارئ، حقوقا إنسانية حيوية، من بينها الحق في الصحة الإنجابية، ومطابقة لما للسكان في أي مجتمع من تلك الحقوق. والعنصر الأساسي في المبادرة هو مجموعة من خدمات الصحة الإنجابية تم تصميمها في الندوة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالصحة الإنجابية، وهي ندوة نظمت من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية. وتشكل هذه المبادرة المتعلقة بالرعاية الصحية الإنجابية نموذجا جيدا للتعاون والتنسيق فيما بين وكالات ومنظمات الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٥٢ - أما التعاون الإقليمي، فقد أشير إلى أنه يمكن لفرقة العمل أن تشجع التعاون الإقليمي، مع البناء على أساس ما هو موجود من مختلف الأطر الإقليمية المتصلة باللاجئين. فعلى سبيل المثال، نجحت خطة العمل المعنية بلاجئي الهند الصينية في جنوب شرق آسيا في الاهتمام إلى حل إقليمي شامل لحالة من حالات التشريد الجماعي للناس؛ كما تحاول خطة عمل مؤتمر رابطة الدول المستقلة المعقود في عام ١٩٩٦ معالجة مجموعة مختلطة ومعقدة من الحركات السكانية المحتملة أو الفعلية في تلك المنطقة.

٥٣ - وقد لاحظ أعضاء الفريق العامل، لدى الإبلاغ عن المشاكل التي واجهوها في مجال التعاون والتنسيق، أن الجهل بولايات وقدرات الوكالات والمنظمات يعيق في بعض الأحيان أو يؤخر التعاون الأمثل فيما بين الوكالات. وأوضحوا، في هذا الصدد، أن النبذات الوضعية عن الوكالات (المرفقة بالوثيقة المعنونة "مسائل في الهجرة الدولية والتنمية")، بعرضها بإيجاز ما تقوم به كل وكالة من الوكالات في مجال الهجرة الدولية، قد ساعدت في التعريف بولاية كل وكالة من الوكالات. بيد أن أعضاء الفريق العامل شددوا على ضرورة العمل بمزيد من المنهجية والانتظام على إقامة الاتصالات الشبكية الالكترونية وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات بدلا من الإكثار من إعداد ورقات المواقف التي تلخص ما هو معروف أصلا.

٥٤ - وأبلغ الأعضاء عن أن التعاون يواجه مشاكل في حالات أدى فيها عدم وجود تنسيق وتوضيح كافيين للأدوار والمسؤوليات فيما بين الوكالات إلى حالة من الارتباك في العمليات الميدانية. فعلى سبيل المثال، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه كانت هناك في بداية حالة الطوارئ المتعلقة باللاجئين في رواندا في تموز/يوليه ١٩٩٤ مشاكل مبكرة في مجال التنسيق فيما بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية ترجع أساسا إلى عدم وضوح الأمور فيما يتعلق بقضايا هامة من قبيل أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة تعد الوكالة القيادية فيما يتعلق بالأطفال اللاجئين والمشردين. وفي الحالة المذكورة، تم إيداع ١٥ ٠٠٠ طفل غير مصحوب في غوما وحدها في ٧٢ ملجأ في عام ١٩٩٤ - الأمر الذي يتعارض مع تركيز المفوضية على رعاية الأطفال اللاجئين القائمة على المجتمع المحلي والأسرة. وتم تعلم دروس مهمة من تلك العملية فيما يتعلق بالحاجة إلى تنسيق الأدوار ووضوحها، وخلال عامين، كانت المفوضية واليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر ونحو ١٠٠ منظمة غير حكومية قد صممت نهجا إقليميا منسقا لمعالجة مشكلة الأطفال غير المصحوبين في منطقة البحيرات الكبرى. ونتيجة لذلك، تم جمع شمل عدد قياسي قدره ٤٥ ٠٠٠ من الأطفال غير المصحوبين مع أسرهم. وكانت لمذكرة التفاهم بين المفوضية واليونيسيف أهميتها الكبرى بالنسبة إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات وإتاحة التنسيق والتعاون بين المنظمين.

٥٥ - وأكد أعضاء الفريق العامل على الاتصالات والمشاورات المنتظمة بوصفها شرطا أساسيا مسبقا لتحقيق التنسيق الفعال. ولوحظ أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بمتصل الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وهي لجنة أنشئت في عام ١٩٩٣، توفر منتدى ملائما للتنسيق، ولكن نظرا إلى عدم اجتماعها بصورة منتظمة، فإن فعالية هذه المبادرة كانت محدودة.

٥٦ - وشدد أعضاء الفريق على أهمية قدرة الوكالات على المشاركة التعااضدية ابتداء من مرحلة مبكرة سواء في إدارة الأزمات/حل المشاكل أو في تخطيط البرامج وتنفيذها بصورة منتظمة. وعدم المشاركة ابتداء من مرحلة مبكرة يوجب فجوات تعقد أمر التنسيق والتعاون بشكل فعال. وفي هذا الصدد، يشكل تقاسم المعلومات المتصلة بالإنذار المبكر عنصرا ذا أهمية بالغة من عناصر الاستعداد للاستجابة.

٥٧ - وفي بعض الأحيان يشكل الافتقار إلى التمويل العقبة الوحيدة التي تعترض سبيل التعاون. ولوحظ أن ندرة التمويل في مجال الهجرة الدولية قد تنجم عن أن بعض بلدان مقصد المهاجرين الدوليين قد لا تكون مهتمة بالضرورة بدراسة قضايا الهجرة. ولذا فقد أوصي بأن تقوم البلدان الموفدة بتعبئة الموارد لبرامج تعني بمعالجة هذه القضايا.

٥٨ - وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور أساسي في كل مراحل الهجرة، وحماية حقوق اللاجئين، وتوفير المساعدة الإنسانية. بيد أن هناك حاجة ماسة لتحسين تنسيق الجهود التي تبذل في هذا الميدان. وعلى هذا فإن هناك بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أهمية مماثلة لقيام المنظمات غير الحكومية بتحسين التنسيق والتعاون فيما بينها. وينبغي للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة الدولية أن تراعي ديناميات العلاقات الثقافية وقضايا نوع الجنس، بما فيها الاحتياجات الخاصة للمهاجرات واللاجئات وطالبات الملجأ. وبصورة عامة، ينبغي أن يشكل التدريب في مجال مراعاة نوع الجنس ومراعاة التقاليد الثقافية أحد المتطلبات بالنسبة إلى كل المنظمات والهيئات التي تضطلع بجهود في هذا المجال. ويجب بذل جهود خاصة لتزويد المسؤولين الحكوميين، وبخاصة أفراد الشرطة وأفراد القوات المسلحة وموظفي الصحة وغيرهم من المعنيين بقضايا الهجرة واللاجئين، وبالتثقيف والتدريب اللذين يراعيان نوع الجنس في مجال حقوق الإنسان.

رابعاً - القضايا المتعلقة بنوع الجنس والأسرة

٥٩ - إن الفقر والبطالة والكساد الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي وازدياد هشاشة البيئة والحرب والحرب الأهلية، هي عوامل تؤثر تأثيراً سلبياً مفرطاً على المرأة وكثيراً ما تمثل الأسباب الداعية إلى هجرتها. وكان لتأنيث الفقر أثر سلبي على المرأة الريفية والحضرية على السواء. وتسعى المهاجرة إلى تحسين دخل أسرته المعيشية وتوفير أسباب العيش لها فتدخل سوق العمل في وظائف متدنية الأجر والقيمة، كثيراً ما تكون بدون استحقاقات ولا حماية ولا حق الرجوع إلى القانون، فتصبح بذلك ضحية سهلة للعنف والإيذاء والاستغلال. ومن الأهمية بمكان، بالتالي، أن يكون منظور نوع الجنس عنصراً جوهرياً مدمجاً في جميع المناقشات وعمليات صنع القرار المتعلقة بصياغة وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات الهجرة الدولية وإجراءاتها وبرامجها.

٦٠ - ومن المعوقات الهامة التي صودفت حتى الآن في معالجة قضية العنف ضد المهاجرات الافتقار إلى بيانات ومعلومات كافية عن انتشار العنف. وقد تناول هذه القضية اجتماع فريق الخبراء المعني بالعنف ضد المهاجرات (٢٧-٣١ أيار/ مايو ١٩٩٦)، وقدم توصيات بشأن مؤشرات العنف والاستضعاف والبيانات المتعلقة بالخصائص العامة للمهاجرات وأوضاعهن، وأكد ضرورة التعاون والتنسيق دولياً في التماس حلول لمشكلة العنف ضد المهاجرات.

٦١ - واحتلت رعاية الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة، مكانا مرموقا في جداول أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في الآونة الأخيرة، ولا سيما تلك التي ركزت على المرأة والسكان. ذلك أن المهاجرين ليسوا مجرد فئة آخذة في النمو بسرعة من سكان المدن بل هم أيضا فئة لديها احتياجات إنجابية وصحية خاصة. وتشير البحوث إلى أن المهاجرين وأسرتهم يواجهون مشاكل صحية أكثر من السكان المقيمين إقامة طويلة الأجل. ويتطلب توفير الرعاية الصحية الإنجابية الوافية للمهاجرين زيادة التركيز على الاتصال وتقديم الخدمات. وعلى نظام المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة وجميع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية أن تكفل إمكانية وصول موفري الخدمات إلى المهاجرين في الأماكن التي يعيشون فيها، وأن تراعي أوجه الاختلاف بينهم والسكان الآخرين. وتكمن إحدى طرق تقديم خدمات أفضل إلى المهاجرين في الاضطلاع ببرامج نابذة من المجتمعات المحلية توفر خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة في المواقع التي يعمل فيها المهاجرون ويجتمعون.

٦٢ - ومسألة لم شمل أسر المهاجرين الحاملين للوثائق اللازمة هي مسألة هامة في مجال الهجرة الدولية. ويحث برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الحكومات على السعي، من خلال لم شمل الأسر، إلى تطبيع حياة الأسرة لدى المهاجرين بصورة شرعية الذين لديهم الحق في الإقامة لفترة طويلة. وينبغي حماية النساء والأطفال الذين يهاجرون كأفراد أسرة من الإيذاء والحرمان من حقوق الإنسان على يد المتكفلين برعايتهم، وينبغي للحكومات أن تنظر في تمديد مدة إقامتهم في حالة انحلال العلاقة الأسرية. وباستطاعة منظومة الأمم المتحدة تعزيز جهودها الدولية، بالتعاون مع شركاء آخرين في مجال التنمية، لتنفيذ توصيات برنامج العمل هذه.

خامسا - الاستنتاجات

٦٣ - تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان في تنفيذ التوصيات والأهداف المتفق عليها في المؤتمرات العالمية المعقودة في الآونة الأخيرة وأن تسهم في تهيئة بيئة دولية تدعم النمو والتنمية المستدامة. وينبغي، لدى الاستجابة لما يدعو إليه برنامج العمل، أن تتعاون هيئات الأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين وفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع وغيرها من أقسام آلية لجنة التنسيق الإدارية، وأن تنسق جهودها، في التركيز على ما يلي:

(أ) معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وهو أمر حاسم لا لحل مشاكل الهجرة فحسب، بل لتحقيق الهدف الأوسع للتنمية المستدامة. ويجب أن توضع الهجرة الدولية في السياق العريض للتكامل العالمي وسرعة النمو الاقتصادي والتغير. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة أن تؤكد في حوارها مع الحكومات، بما في ذلك الحوار الذي تجريه في إطار تخطيط البرامج القطرية، على أهمية ومزايا الاستثمار في الجهود الإنمائية في مناطق الهجرة. وجدير بالإشارة أن جهود منظومة الأمم المتحدة الموجهة نحو القضاء على الفقر هي جهود تبذل في أوانها ويجب تعزيزها والتوسع فيها كي تشمل شركاء آخرين في مجال التنمية. وعلى

المجتمع الدولي، في الوقت نفسه، أن يعالج أسبابا جذرية أخرى، كتهور البيئة، والنزاع الداخلي والدولي، والحرب، واختلال التوازن في مجال التجارة والاستثمار وأسواق اليد العاملة؛

(ب) زيادة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وهو عنصر أساسي في حماية وتعزيز حقوق المهاجرين وتقديم المساعدة الإنسانية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أن يسهما أيضا إسهاما كبيرا في زيادة تفهم قضايا الهجرة عن طريق زيادة الوعي والإدراك، وتكوين الرأي العام، والتأثير في المواقف المتخذة إزاء الهجرة في البلدان المستقبلة، وتثقيف وإفادة المهاجرين من البلدان المرسلّة بشأن آثار الهجرة وأخطارها. وباستطاعة المنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورا رئيسيا في مكافحة الاتجار بالأعراض وحماية حقوق المهاجرين، وذلك بإنشاء تحالفات تجمع بين مختلف المشاركين، بمن فيهم سلطات إنفاذ القوانين. وكثيرا ما تعمل المنظمات غير الحكومية على مستوى القاعدة الشعبية وتلمس عن كذب الحالة والمشاكل التي يواجهها المهاجرون (الحاملون وغير الحاملين للوثائق اللازمة)، واللاجئون وغيرهم من المشردين. وتستطيع هذه المنظمات، بالتالي، أن تسهم في توعية سلطات إنفاذ القوانين وغيرها من السلطات وتثقيفها وتدريبها فيما يتعلق باحتياجات المهاجرين الأساسية ومشاكلهم. وتستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تستفيد، على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، بما لدى المنظمات غير الحكومية من تفوق نسبي وخبرة في مجال الهجرة الدولية، وأن تعزز روابط الشراكة والجهود التعاونية معها؛

(ج) تعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين، وهو مجال هام تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تؤدي فيه دورا مؤثرا. ولا بد من وجود تعاون دولي من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين ومكافحة انتهاكاتهما، بما في ذلك الانتهاكات الناجمة عن الاتجار بأعراض المهاجرين واستغلالهم. ويجب بذل جهود خاصة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، اللاتي تتعرضن بوجه خاص للعنف والاستغلال بسبب نوع جنسهن. وتستطيع منظومة الأمم المتحدة، بالشراكة الوثيقة مع المنظمات الثنائية والمنظمات غير الحكومية، أن تدعو إلى الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وغيرها من الاتفاقيات والصكوك الدولية المماثلة، والتصديق عليها؛

(د) زيادة تعبئة الموارد، وهو عامل محوري في زيادة البرامج الرامية إلى مواجهة التحديات الناشئة عن الهجرة الدولية، بما في ذلك ضرورة معالجة أسبابها الجذرية. ولما كان العديد من البلدان المانحة هو أيضا من البلدان الرئيسية التي يقصدها المهاجرون، فقد لا يتاح بسهولة من هذا المصدر ما يلزم من تمويل وموارد لقضايا الهجرة. لذا، ينبغي أن تبحث منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال التنمية عن مصادر غير تقليدية للتمويل، بما فيها القطاع الخاص، ولا سيما الشركات عبر الوطنية التي تدخل في عداد المستفيدين من هجرة اليد العاملة. وباستطاعة منظومة الأمم المتحدة أن تسهم مساهمة كبيرة، على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، في دفع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور، في كل من المجال العريض للقضاء على الفقر وفي مجال الهجرة الدولية بالتحديد؛

(هـ) تعزيز التآزر والتعاون الدوليين، وهو أمر أساسي لبلوغ الأهداف الآتية الذكر وتحقيق الغرض الطموح الذي ترمي إليه منظومة الأمم المتحدة بأجمعها، ألا وهو القضاء على الفقر. وفيما يتعلق تحديدا بالهجرة الدولية، يشترك العديد من البلدان في إرسال المهاجرين، واستقبالهم وتيسير مرورهم العابر. ويوجد بالتالي أساس مشترك للاهتمام بتنسيق السياسات والتعاون الدولي، بما في ذلك استخدام الآليات الإقليمية ودون الإقليمية. ونظرا لما تتسم به الهجرة الدولية من طابع ومدى، فلا بد من أن يتعاون المجتمع الدولي على معالجة القضايا المتصلة بها. وفي هذا الصدد، يعتزم الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية التابع لفرقة العمل أن ينظم في عام ١٩٩٨ ندوة تقنية دولية للنظر في نطاق وأثر تدفقات الهجرة الدولية وتحركات اللاجئين والاستجابات المناسبة على صعيد السياسة. وستتاح النتائج التي تتوصل إليها هذه الندوة للمجتمع الدولي على نطاق واسع. وتتمتع منظومة الأمم المتحدة بمركز استراتيجي يمكنها بفضلها تيسير هذه المهمة عن طريق الحوار والاتصال بانتظام؛ وتقاسم المعلومات والبيانات ذات الصلة؛ والبرامج المشتركة، والدعوة؛ والتشجيع على زيادة تفهم احتياجات وأولويات البلدان المرسل والمستقبل.

الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95. XIII.18)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق.
- (٢) تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، ١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/24)، الجزء الأول، الفصل الثالث، الفقرات ٣٣-٣٥.
- (٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الثاني، الفقرات ٦٣ و ٧٧ و ٧٨.
- (٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20)، الفصل الأول، القرار ٨، الفقرات ٥٨ (ك) و ٨١ (أ) و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٣٠ و ١٤٧.
- (٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ٨، الفقرات ٨ و ١٩٩ و ٢٠٢ (ب).

الحواشي (تابع)

(٦) مبادرة الـ ٢٠/٢٠ هي عبارة عن التزام متبادل بين الشركاء المعنيين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بأن تخصص، في المتوسط، ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية.

(٧) منشور من منشورات الأمم المتحدة، سيصدر عما قريب.

(٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.8.

(٩) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.10.

(١٠) منشور من منشورات الأمم المتحدة، سيصدر عما قريب.

(١١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول "القرارات التي اعتمدها المؤتمر"، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويبات)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(١٢) W.R. Bohning (جنيف، منظمة العمل الدولية، ١٩٩٦). بالأسبانية والانكليزية والتشيكية والفرنسية.

(١٣) M.I. Abella (جنيف، منظمة العمل الدولية، سيصدر عما قريب).

(١٤) R.E. Bilsbonow وآخرون (جنيف، منظمة العمل الدولية، سيصدر عما قريب).

مرفق

أعضاء فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية
الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية

الأمانة العامة للأمم المتحدة

إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات*

إدارة الشؤون الانسانية*

إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة*

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا*

اللجنة الاقتصادية لأوروبا*

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ*

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة*

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

منظمة العمل الدولية*

صندوق النقد الدولي

المنظمة الدولية للهجرة*

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية*

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)*

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات*

صندوق الأمم المتحدة للسكان*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

البنك الدولي*

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية*

— — — — —

* رددت على طلب المعلومات الذي أرسلته أمانة فرقة العمل.

ملاحظة: تنتمي المنظمة الدولية للهجرة الى الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية التابع لفرقة

العمل، وإن لم تكن من أعضاء فرقة العمل.